

«وول ستريت جورنال»: لسد العجز في الميزانية تكتيك جديد لمصدري «النفط» في الشرق الأوسط.. الاقتراض قبل التصدير

جمعه في 2016 بما فيه سندات السعودية التي باعها في أكتوبر الماضي وبلغت قيمتها 17,5 مليار دولار، أكبر إصدارات الديون السيادية في الأسواق الناشئة، أما الكويت فقد طرحت خلال الشهر الجاري سندات دولية لجمع 8 مليارات دولار، ويمثل الحصول على التمويل قبل تصدير النفط الخام إحدى الطرق التي تساعد منتجي النفط على تنويع تمويلاتهم.

يقول مصرفيون إن هذا النوع من الصفقات عادة ما يكون أرخص من السندات غير المضمونة، وذلك لإن البنوك تستطيع أن تضع يدها على سجلات تصدير الوقود لأي منتج، أما بالنسبة للمقترض، فتتجنب المخاطر في حال هبط سعر النفط بشكل دراماتيكي، بالتالي سيكون مام خيارين هما إما تمديد أجل الدفعات أو ضخ المزيد من النفط، ويعتقد أفضل أن منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط يتمتعون بمخاطر سياسية منخفضة نسبياً، فالبنتوك قد تفضل تمويل قطر وعمان والسعودية عن فنزويلا، أو بعض الدول الناشئة في أفريقيا.

على دفع اموال في المستقبل من الموارد الوطنية. وأضاف بروخوفن «أن النفط يعتبر بمنزلة جوهرة التاج بالنسبة للدول التي تملكه، وبالتالي فإن عدم التحلي عنه يعتبر مسألة مبدأ». ومنذ العام 1992، أدت غانا على اقتراض مئات الملايين من الدولارات من التمويل المسبق للتصدير من البنوك كل عام حتى تتمكن من شراء محصول الكاكاو المحلي من المزارعين. كما استخدمت شركة «سونانجول» المنتجة للنفط المملوكة للدولة في أنغولا التمويل السابق للتصدير. لكن بالنسبة لدول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، فإن الأمر لا يعود كونه «تكتيكاً» من نوع جديد، فالسودال المنتجة للنفط في المنطقة استعانت حتى الآن بمعظم أسواق السندات العامة. وبعد هبوط أسعار النفط دون 30 دولاراً للبرميل العام الماضي، جمعت حكومات كل من السعودية وقطر وأبوظبي والبحرين وعمان حوالي 39 مليار دولار من أسواق السندات العالمية، مقارنة مع 2,5 مليار دولار فقط في 2015، بحسبما ذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني. وبعد المبلغ الذي تم

لها إيرادات مالية ضخمة، ولكن بعد 3 سنوات تقريباً من تراجع أسعار النفط، فقد أصبحت هذه الحكومات الآن بحاجة للاقتراض. ويقول المصرفيون إنه أصبح هناك المزيد من الاهتمام بمثل هذا النوع من التمويل القائم على الصادرات. ونسبت الصحيفة التي مدير إدارة الاستثمار والوكالة في البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير عرفان أفضل «قبل 10 - 15 عاماً، لم تكن منتجين للنفط من الشرق الأوسط يدخلون سوق تمويل السلع التجارية المهيكلة لجمع التمويل، ولكنهم الآن يفعلون».

ولم يرد ممثلو عمان والسعودية على الفور على الاتصالات الصحفية بهدف الحصول على تعليق. من جانبه، قال رئيس قسم تمويل السلع في مجموعة «سي تي بنك» كريس فان بروخوفن أنه إذا ما تم المضي قدماً في هذا التوجه، فإنه يجب أن يكون بمبالغ كبيرة إذا أريد لها أن تكون مؤثرة بالنسبة للميزانية. ومع ذلك، قد تتردد بعض البلدان في استخدام هذا النوع من التمويل لأنه ينطوي

قال صحيفة «وول ستريت جورنال» أن بعض منتجي النفط في الشرق الأوسط يدرسون اقتراض الأموال مقدماً مقابل الإنتاج في المستقبل، في حين اضطروا بسبب انخفاض سعر النفط إلى النظر في طرق جديدة لسد العجز في الميزانية.

فقد استكملت عمان مؤخرًا أول تمويل لتصدير النفط الخام الذي دفعت فيه البنوك بموجبه 4 مليارات دولار مقابل عائدات من إنتاج النفط في المستقبل على مدى 5 سنوات، وفقاً لما ذكرته مصادر مصرفية مطلعة على الموضوع. وكانت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) قد أعلنت الشهر الماضي أنها وقعت اتفاقية تمويل ما قبل التصدير لتوريد غاز البترول المسال خلال السنوات العشر المقبلة، وقال مصرفيون إن المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم في السعودية تدرس هذا النوع من التمويل.

وظلت حكومات الشرق الأوسط تنفق الأموال بسخاء لسنوات عديدة اعتماداً على ارتفاع أسعار النفط الذي وفر

يضم رجال أعمال وصحافيين برئاسة سعد العدوانى وفد كويتي يشارك في ملتقى «الصناعات» بالرياض



لغة جماعية للوفد الكويتي المشارك في فعاليات الملتقى

ملتقى «الصناعات».. وقد أوضح رئيس الوفد سعد العدوانى أن الملتقى سيعرفه الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس التنمية السياحية بالمنطقة، بحضور الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني. وأشار إلى أن الملتقى سيعرفه برنامجاً علمياً واسعاً

ملتقى «الصناعات».. وقد أوضح رئيس الوفد سعد العدوانى أن الملتقى سيعرفه الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس التنمية السياحية بالمنطقة، بحضور الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني. وأشار إلى أن الملتقى سيعرفه برنامجاً علمياً واسعاً

العدواني: الملتقى برعاه أمير الرياض ويضم برامج عملية وجلسات حوارية

وصل إلى الرياض امس وفد يتكون من رجال الأعمال والصحافيين الكويتيين لحضور وتغطية افتتاح ملتقى السفر والاستثمار السياحي العاشر بالملكة العربية السعودية المزمع انعقاده خلال الفترة من 26 (إلى 30) مارس الجاري بالرياض، والذي تنظمه الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني هذا العام تحت شعار «السياحة

ضمن تقرير لشركة «أوليفر وايمان» يتحدث عن فوائد الخصخصة.. الأنسب لتمويل توسعة مطارات المنطقة

نشاطاً وازدهاراً في الفترة ما بين عامي 2012 و2015 بعد فترة من الركود متمركزة في منطقتي الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية والقارة الأوروبية. وأضاف أنه نظراً للنمو المتوقع لعدد المسافرين حول العالم، يتوجب تطوير البنية التحتية للمطارات وتوسيعها خلال الفترة المقبلة. وفي ظل هذه المستجدات، فإن خصخصة المطارات هي الحل الأنسب لضمان توافر التمويل اللازم لتغطية تكاليف هذه المشاريع، فالتجارب السابقة أظهرت كيف يمكن لعملية الخصخصة أن تحقق فوائد كبيرة ليس على مستوى الاقتصاد المحلي والجهات الحكومية فقط، وإنما على مستوى الأفراد أيضاً.

وأوضح أنه في حال توجه الجهات الحكومية نحو الخصخصة لتمويل التحسينات والتوسيعات التي ستشهدها المطارات، فستتوجب عليهم الشروع في تطبيق هذه الإجراءات في القريب العاجل.

تشهد المطارات حول العالم ارتفاعاً متزايداً في عدد المسافرين وتوسعا في الأساطيل الجوية التابعة لشركات الطيران المشغلة مما ولد حاجة ملحة لتطوير البنية التحتية لهذه المطارات.

وتلعب جهود الخصخصة دوراً مهماً في تلبية هذه الحاجة وفقاً لما ورد في تقرير صادر عن شركة «أوليفر وايمان» بعنوان «تمكين القطاع الخاص من تطوير البنية التحتية للمطارات»، إذ يطرح التقرير إلى التحديات والعوامل الرئيسية التي يتعين على الجهات الحكومية والاستثمارية اعتبارها لضمان نجاح عملية خصخصة المطارات.

ويقول الشريك الإداري لدى فرع الشرق الأوسط للشركة والمشارك في كتابة المقال جيف يوسف إن خصخصة المطارات سينتج عنها فوائد جمة إذا ما تم تطبيقها بالكيفية الملائمة، فمجهودات الخصخصة قد شهدت

تشهد المطارات حول العالم ارتفاعاً متزايداً في عدد المسافرين وتوسعا في الأساطيل الجوية التابعة لشركات الطيران المشغلة مما ولد حاجة ملحة لتطوير البنية التحتية لهذه المطارات.

وتلعب جهود الخصخصة دوراً مهماً في تلبية هذه الحاجة وفقاً لما ورد في تقرير صادر عن شركة «أوليفر وايمان» بعنوان «تمكين القطاع الخاص من تطوير البنية التحتية للمطارات»، إذ يطرح التقرير إلى التحديات والعوامل الرئيسية التي يتعين على الجهات الحكومية والاستثمارية اعتبارها لضمان نجاح عملية خصخصة المطارات.

ويقول الشريك الإداري لدى فرع الشرق الأوسط للشركة والمشارك في كتابة المقال جيف يوسف إن خصخصة المطارات سينتج عنها فوائد جمة إذا ما تم تطبيقها بالكيفية الملائمة، فمجهودات الخصخصة قد شهدت

«قطر الوطني»: الديون الخارجية للاقتصادات الناشئة بمستويات آمنة رغم ارتفاعها

ضغوط خارجية في حال ساءت توقعات النمو. وتابع البنك: أنه من المتوقع أن تزيد تكاليف سداد الديون الخارجية للماليزيا وجنوب أفريقيا، جراء ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية وتزايد قيمة الدولار، والذي سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في تلك الدول.

إلى تحسن مراكز الحسابات الجارية، الأمر الذي أدى إلى جعل صادراتها أكثر تنافسية ووارادتها أكثر كلفة. وتوقع البنك أن يتسارع النمو في ثمانية من الاقتصادات الناشئة الأحد عشر التي اختارها التقرير، متوقفاً احتمالية تعرض بعض الأسواق الناشئة إلى

النمو. وأضاف «قطر الوطني» في تقريره، أن الديون الخارجية الأخذة في الارتفاع في تلك الأسواق تعني أنها لم تتجاوز دائرة الخطر بالكامل.

على الجانب الآخر، أشار البنك في تقريره، إلى أن انخفاض سعر الصرف في جميع الأسواق الناشئة يرجع

قال بنك قطر الوطني في أحدث تقاريره إن الأسواق الناشئة تتسم بالرونة تجاه ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، مقارنة بما كانت عليه في عام 2013 وأرجع البنك سبب رؤيته، إلى التصحيحات الهامة في العملات والموازن الخارجية، وتحسن توقعات

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة أسس القابضة (ش.م.ك.ع) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المقرر عقده يوم الأربعاء الموافق 12 إبريل 2017 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر الهيئة العامة للصناعة - الشهداء - منطقة الوزارات - قاعة المسرح (3).

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة مجموعة أسس القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير كل من الحكومة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليهما.
- 3- سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليه.
- 4- سماع التقرير عن أية جزاءات رصدتها الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
- 5- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليه.
- 6- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليها.
- 7- الاستئذان للاحتياط القانوني نسبة 10% مبلغ 622,508 د.ك.
- 8- مناقشة عدم الاستئذان للاحتياطي الاختياري.
- 9- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 15% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م، بواقع 15 هلل للسهم الواحد أي بإجمالي 1,500,000 د.ك. (فقط واحد مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي لا غير).
- 10- مناقشة توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة مقابل جهودهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م بواقع مئلاً وقدره 56,000 د.ك. (فقط ستة وخمسون ألف دينار كويتي لا غير).
- 11- عرض التقرير السنوي المفصل عن المزاي والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية.
- 12- تقيؤس مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها وذلك وفق مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 13- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والإدارية والمالية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
- 14- سماع تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م وللجنة المالية التي انتهت في 31 ديسمبر 2017م.
- 15- الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الاضاحي لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، وتقيؤس مجلس الإدارة بتحديد أمابهم.
- 16- الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، وتقيؤس مجلس الإدارة بتحديد أمابهم.

على السادة المساهمين أو وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في شرق - برج أحمد - الدور الخامس إدارة حفظ الأوراق المالية لاستلام الدعوات واستمارات التوكيل وجدول الأعمال على الرقم: 22464565 - 22464585.

والله الموفق...

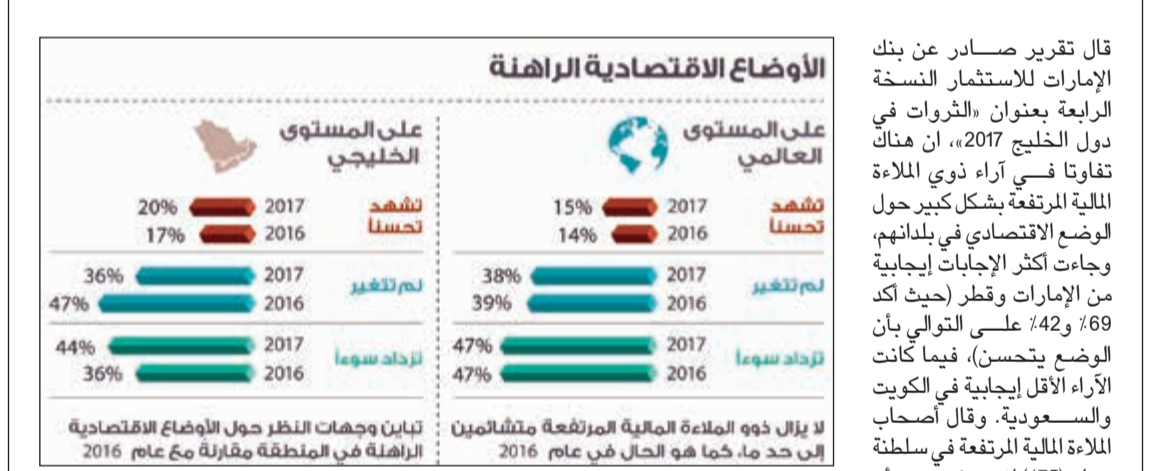
مجلس الإدارة

ملاحظة: في حال عدم توفر التصاب يعتبر هذا الإعلان ساري على اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع.

ت. : 384 / 2267 5184 (965+)
ص.ب. : 16798 القادسية 35858 الكويت
www.osoholding.com

شركتنا مجموعة أسس القابضة
OSOS HOLDING GROUP CO. J

أثراء الكويت والسعودية أقل إيجابية حول تحسين الوضع الاقتصادي الفائدة والإصلاح المالي أهم محددات قرارات المستثمرين في الخليج



ثروتهم لمشاريعهم الخاصة (34)%. وكشف التقرير أن ذوي الملاءة المالية المرتفعة يواصلون منذ عام 2015 تركيزهم على تخصيص حصة كبيرة من ثروتهم للنقد/ الودائع (بنسبة تصل إلى 27% مقارنة مع 17% في عام 2015)، إضافة إلى الأبتعاد عن الاستثمار في العقارات (بنسبة تصل إلى 15% مقارنة بـ 30% في عام 2015). وكشف التقرير عن تفاؤل قوي بشأن الاقتصاد العالمي والخليجي على مدى الأعوام الخمسة الماضية، حيث أبدى 76% من المشاركين في الاستبيان تفاؤلاً إلى حد ما

(37) والإصلاحات الهيكلية في بلدان المنطقة (37)%. وأكد ما يزيد على 2 من كل 5 مشاركين في الاستبيان (45) أن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة العربية تسببت في تغيير منهجهم الاستثماري، كما أثرت على قراراتهم الاستثمارية بشكل عام. ومن حيث تخصيص الأصول، كان توزيع الثروات مشابهاً إلى حد كبير لنتائج التقرير خلال السنوات السابقة، الأمر الذي انطبق أيضاً على تخصيص الأصول، حيث أكد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة إن قراراتهم الاستثمارية قد تأثرت «إلى حد كبير» نتيجة التغييرات في أسعار النفط

قال تقرير صادر عن بنك الإمارات للاستثمار النسخة الرابعة بعنوان «الثروات في دول الخليج 2017»، إن هناك تفاوتاً في آراء ذوي الملاءة المالية المرتفعة بشكل كبير حول الوضع الاقتصادي في بلدانهم، وجاءت أكثر الإجابات إيجابية من الإمارات وقطر (حيث أكد 69% و42% على التوالي بأن الوضع يتحسن، فيما كانت الآراء الأقل إيجابية في الكويت والسعودية. وقال أصحاب الملاءة المالية المرتفعة في سلطنة عمان (75%) إنهم يشعرون بأن الوضع الاقتصادي في بلدهم يزداد سوءاً، وهو ما ينسجم مع التوقعات لعام 2016.

وأشار التقرير إلى أن ذوي الملاءة المالية المرتفعة في المنطقة يواصلون تفضيل الاستثمار في أعمالهم الخاصة، والتركيز على تنميتها بدلاً من الحفاظ عليها. وقد أشار نصف ذوي الملاءة المالية المشاركين في الاستبيان (50) إلى أن الوضع الاقتصادي العالمي أثر على منهجهم الاستثماري، وكان أكثر أثر ذكرته تلك المجموعة (42) هو أن المستثمرين باتوا أكثر حذراً ويسعون لتقليل المخاطر. وأشارت مجموعة مماثلة من ذوي الملاءة المالية المرتفعة (49) إلى أن الوضع الاقتصادي المحلي أثر على قراراتهم ومنهجياتهم الاستثمارية. وكان أكثر أثر ذكرته هذه المجموعة عموماً (20) هو تزايد الاستثمار في القطاعات الجديدة المتنامية، وأنهم باتوا أكثر حذراً (20) عند اتخاذ القرارات الاستثمارية بهدف تقادي الخسائر. وقد أشار 2 من بين كل 10 مشاركين في الاستبيان (18) إلى أن الظروف الاقتصادية المحلية دفعتهم لإيقاف استثماراتهم. من جهة ثانية، قال أكثر من ثلث المشاركين في الاستبيان من أصحاب الملاءة المالية المرتفعة إن قراراتهم الاستثمارية قد تأثرت «إلى حد كبير» نتيجة التغييرات في أسعار النفط